

Distr.: General
21 May 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ٢٦-١ تموز/يوليه ٢٠١٣

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس الدورة الخامسة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا

كما تعلمون، انعقدت الدورة الخامسة والستون للجنة الاقتصادية لأوروبا خلال الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في جنيف.

وفي إطار البند ٣ من الجزء الرفيع المستوى، عقدت اللجنة حلقة نقاش بشأن "دور الابتكار في إقامة اقتصاد يتميز بالدينامية والتنافسية"، مساهمةً منها في الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي سيعقد في جنيف في تموز/يوليه وسيكون موضوعه هو "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

ويسرني أن أرفق طيه ملخص المناقشة التي أعتقد أنها ستشكل مساهمة قيّمة في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر المرفق). وأود أيضاً أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة تُنظر فيها في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠١٣.

(توقيع) رودريك فان شريفين

الممثل الدائم لهولندا

لدى الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في جنيف

* E/2013/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

140613 140613 13-34243 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من رئيس الدورة الخامسة والستين للجنة الاقتصادية لأوروبا

الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٣

مساهمة مقدّمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا

أولاً - مقدمة

١ - سيعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضه الوزاري السنوي السابع في تموز/يوليه ٢٠١٣ في جنيف. وسيكون موضوع الاستعراض "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار والإمكانات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

٢ - وعقدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في دورتها الخامسة والستين في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وخلال الجزء الرفيع المستوى، حلقة نقاش بشأن "دور الابتكار في إقامة اقتصاد يتميز بالدينامية والتنافسية" مساهمةً منها في الاستعراض الوزاري السنوي المذكور أعلاه.

ثانياً - موجز المناقشات الذي أعده الرئيس*

٣ - أكد السيد نيسطور أوسوريو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في خطابه الرئيسي على أهمية الابتكار لمعالجة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المترابطة للتنمية المستدامة. وقد تم تحديد مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها أدوات أساسية للمضي قدماً في رؤية النمو الاقتصادي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وسيركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استعراضه الوزاري السنوي لعام ٢٠١٣ على كيفية تسخير إمكانات العلم والتكنولوجيا والابتكار وإمكانات الثقافة لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد كان للأزمة المالية أثر سلبي في ما يُنفق من أموال خاصة على أنشطة البحث التطوير، مما استلزم ردوداً جديدة على مستوى السياسات العامة. ويتطلب المزيد من التقدم في مجال الابتكار التزاماً سياسياً قوياً واعتماد نهج استراتيجي للابتكار، يشمل إجراء مواءمة دقيقة بين السياسات الوطنية

* يلخص هذا النص النقاط الرئيسية التي أدلى بها مختلف المشاركون، وينبغي ألا يُفهم على أنه يعكس المواقف التي وافقت عليها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

والإقليمية. كما أن وجود شراكات أقوى بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في مجال الابتكار سيكون أمراً أساسياً لتسريع أنشطة البحث وتطوير ونشر الابتكارات في السوق. وقد يساعد تركيز المجلس على موضوع الابتكار في جعله إحدى أولويات السياسات العامة، في الوقت الذي بدأ فيه المجتمع الدولي تشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى النحو المبين في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، "المستقبل الذي نصبو إليه"، فإن نقل التكنولوجيا هو المفتاح لتمكين البلدان النامية من مواجهة هذه التحديات. وأعرب السيد أوسوريو عن تطلعه إلى تلقي مساهمة فريق الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأن أوروبا مصدر رئيسي لنقل التكنولوجيا، وتوجد اللجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع فريد يمكنها من الاستفادة من التقدم التكنولوجي الحاصل في أوروبا والمساعدة في نقل المعرفة والخبرة إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٤ - وقد أدار حلقة النقاش بيير كلابي، المدير الشريك لشركة ValleyRoad Capital ورئيس الرابطة السويسرية للأسهم الخاصة وتمويل الشركات (الفرع الفرنسي).

٥ - وتحدثت ييغال إرليخ، مؤسس مجموعة Yozma بإسرائيل والمدير الشريك لها، عن كيفية إنشاء نظام إيكولوجي للابتكار وعن خبرات إسرائيل في مجال السياسات العامة التي تدرج في هذا الصدد. وقد كان هناك عدد من العوامل الهامة التي أثرت في نجاح بلده، بما في ذلك على وجه الخصوص وجود ثقافة العمل الحر والتسامح إزاء الفشل. وسهّلت الطموحات العالمية منذ البداية توسيع نطاق الجهود الأولية. كما كان لتوافر موارد بشرية ذات جودة عالية دور هام في هذا الشأن. وساهم وجود الشركات العالمية أيضاً في نجاح إسرائيل. واكتسب الدعم الحكومي أهمية محورية في تطوير صناعة رأس المال الاستثماري. وقد تمت هيكلة ذلك الدعم بطريقة أدت إلى تقاسم المخاطر، في حين تُركت القرارات الاستثمارية للقطاع الخاص واستُحدثت حوافز للأداء الإيجابي.

٦ - وناقش جيوفاني أنيلي، رئيس مجموعة نقل المعرفة في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية، دور مؤسسات البحوث في توليد المعارف الجديدة ونشرها. وفي خضم سعي المنظمة إلى مواصلة برنامجها الطموح لأبحاث الفيزياء الأساسية، أبدعت باستمرار في العديد من المجالات. وقد تجددت المعرفة والتكنولوجيات المستحدثة في أثناء بناء المعجلات وإجراء التجارب الفيزيائية العديد من التطبيقات في مجالات أخرى، وبذلك يكون لها أثر إيجابي في المجتمع. وقد يحدث ذلك على سبيل المثال من خلال إنشاء شركات جديدة، واعتماد الشركات القائمة بعض التقنيات لتصنيع منتجات جديدة أو تقديم خدمات جديدة أو من خلال قنوات

نشر أخرى. ومن بين بعض الأمثلة على المبتكرات الناسخة المنتجة في المنظمة الشبكية العالمية وأجهزة الكشف لأدوات التصوير الطبي. ولمؤسسات البحث دور رئيسي عليها أن تؤديه في توليد الابتكار الذي يمكن أن يعود بفوائد ملموسة على الاقتصاد.

٧ - وأكد فيليب راميه، رئيس وحدة العلاقات الدولية والأوروبية بوزارة البيئة والتنمية المستدامة والطاقة في فرنسا، التزام فرنسا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشكيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة (بوسان، جمهورية كوريا)، ومتابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأهداف التنمية المستدامة. وترتكز سياسة التنمية في فرنسا على ثلاثة محاور هي: التنمية الاقتصادية، والسلام والأمن، وصون البيئة والحفاظ عليها، من أجل القضاء على الفقر. وتمشياً مع موضوع الاستعراض الوزاري السنوي، قال السيد راميه إن الابتكار لأغراض إقامة اقتصاد ديناميكي وقادر على المنافسة يجب أن يسخر للخدمة نمو أخضر وشامل للجميع. وأكد أيضاً على دور الثقافة في تعزيز التنمية والوصول إلى المعلومات باعتبار ذلك أمراً أساسياً للحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية. وفرنسا مقتنعة في هذا الصدد بأن تسخير البحوث للخدمة التنمية والوصول إلى النتائج العلمية أمران يُسهمان في النمو الاقتصادي المستدام وينبغي أن تكون سياسة البحث والتطوير جزءاً من المساعدة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، يضع السياق المالي الحالي الصعب قيوداً إضافية على القطاع العام. ولذلك، تشجع فرنسا ظهور وسائل مبتكرة لتمويل التنمية لاستكمال المعونة التقليدية. غير أن نطاق التغييرات اللازمة يجعل من المستحيل على الجهات الفاعلة العامة أن تتحمل وحدها ما يرتبط بذلك من عبء التحول والابتكار. لذلك يتحتم على الحكومات زيادة مستويات التعاون وتعبئة الجهات الفاعلة الخاصة والابتكار الاجتماعي من خلال دعم البحوث الأساسية، وذلك لنشر الابتكارات، أو من خلال الحوافز الضريبية المكيفة مع النماذج الاقتصادية الجديدة.

٨ - وناقش السيد بافل ستيلماشتشيك، رئيس وحدة، المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للنقل والنقل، الابتكارات في نظم النقل الذكية وآليات الدعم في سياق استراتيجية مبادرة أفق ٢٠٢٠ للاتحاد الأوروبي. وقد اتبع في منطق مداخلته نهجاً شاملاً يعترف بخصوصيات وسائل النقل ويركّز على التغييرات الاجتماعية ويأخذ بعين الاعتبار ضرورات القدرة التنافسية. ويتطلب نجاح السياسات العامة تحقيق التوازن الصحيح عبر أبعاد متعددة. ويتضمن إنشاء نظام نقل فعال للموارد يحترم البيئة إدخال التكنولوجيات الجديدة. والهدف هو إنشاء نظام نقل سلس يؤدي إلى تنقل أفضل وازدحام أقل ومزيد من السلامة والأمن. وينبغي للدعم المقدم للنقل أن يؤدي أيضاً إلى تعزيز المزايا التنافسية لصناعة النقل الأوروبية في السوق العالمية. ويجب أن يركز تصميم السياسات على البحوث المناسبة التي توفر أساساً جيداً

للأنشطة التطوعية. وللتعاون الدولي دور هام عليه أن يقوم به، وذلك لمواجهة التحديات المشتركة وتسهيل ظهور المعايير الدولية والنظم العالمية.

٩ - وتحدث ستيفان سَندمان، نائب الرئيس لشؤون العلاقات العامة والتنمية المؤسسية بشركة United Paper Mills – Kymmene في فنلندا، عن الابتكار في الاقتصاد القائم على الغابات. فالكتلة الحيوية الخشبية تقوم بدور هام ومتزايد باستمرار في الاقتصاد الأحيائي، حيث تُشتق المواد الخام والطاقة من مصادر متجددة. وأصبحت تحديات مكافحة تغير المناخ وندرة الموارد أكثر وأكثر وضوحاً. ويتمثل أحد أجزاء الحل لهذه التحديات في زيادة الاستهلاك المستدام من المنتجات القابلة لإعادة الاستخدام وإعادة التدوير اعتماداً على المواد الخام المتجددة. والابتكارات هي أساس التجديد والتطوير. ويمكن إعمال الابتكارات على حد سواء لزيادة إنتاجية العمليات القائمة وكذلك لإيجاد منتجات جديدة ومستدامة لتلبية احتياجات المستهلكين. والشركات القائمة، التي يتعين عليها أن تكون قادرة على المنافسة من حيث التكلفة، هي مصدر لتمويل إيجاد منتجات وإنشاء أعمال تجارية جديدة. وثمة فرص عمل تجارية متعددة، بما في ذلك التكنولوجيات الناسخة لإنتاج الألياف الأحيائية أو الوقود الأحيائي عالي الجودة أو المواد المركبة الأحيائية.

١٠ - وأثار واحد أو أكثر من المتكلمين والمشاركين النقاط التالية:

(أ) ينبغي تصوّر الابتكار بشكل عام، يشمل الجوانب التكنولوجية وغير التكنولوجية، وابتكار نماذج الأعمال، والابتكار الإيكولوجي، والابتكار الموجه وفق الطلب واحتياجات المستخدمين، والابتكار في الخدمات والتصميم، والابتكار في القطاع العام. وكل نظرة ضيقة للابتكار تركز على التقنيات العالية تُضيّع الفرص المتاحة في مجالات أخرى.

(ب) ينبغي تصميم سياسة الابتكار باعتبارها أولوية استراتيجية أفقية متكاملة تشمل جميع المجالات ذات الصلة وتكون قيادتها على أعلى مستوى. ويجب أن ينظر إلى سياسة الابتكار كسياسة تنموية على أنها مهمة أفقية تستند إلى التعليم والعلوم السياسية ولكن أيضاً إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والسياسة الصناعية.

(ج) ينبغي للسياسات أن تدعم الابتكار التراكمي ضمن التقنيات الحالية وكذلك الابتكار الناسخ الذي يؤدي إلى إحداث تغييرات شاملة في الطريقة التي بها ننتج ونستهلك.

(د) من الأمثلة الرئيسية على هذه المسألة الأخيرة تخضير الاقتصاد، وهو تحول هيكلي على نطاق واسع يتطلب وجود بيئة تنظيمية وسياسية تشجع على الابتكار في العديد من القطاعات.

(هـ) ذكر مفهوم "الاقتصاد الدائري"، ومعناه طرق الاستهلاك والإنتاج الجديدة التي تقلل من النفايات قدر الإمكان من خلال تصميم ابتكاري للمنتجات، واستخدام المواد والطاقة المتجددة، وإحلال الخدمات محل المنتجات، وإعادة التدوير.

(و) سلط الضوء على إيجاد ثقافة مباشرة الأعمال الحرة، بما في ذلك من خلال تعليم مبادئ مباشرة تلك الأعمال والتسامح إزاء الفشل باعتبارهما عاملين يسهلان الابتكار في مجموعة واسعة من البيئات الوطنية. وأكد العديد من المشاركين على أهمية تهيئة نظام إيكولوجي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحجم والشركات الناشئة المبتكرة.

(ز) يستلزم الابتكار الناجح التعاون بين القطاعين العام والخاص، وبين الأوساط الأكاديمية والصناعة. وجرى التأكيد على أهمية الجمع بين مختلف الجهات المعنية بالابتكار باعتبار ذلك عاملاً هاماً في وضع سياسات ناجحة. والتعاون القوي، سواء على المستوى الوطني والإقليمي، بين صانعي القرار والمؤسسات البحثية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بوجه عام أمرٌ ضروري.

(ح) يستلزم الابتكار أيضاً إزالة الحواجز التنظيمية والمالية، من خلال تحسين جملة أمور منها سبل الحصول على التمويل للشركات المبتكرة. وفي هذا الصدد، نوقش الدور المناسب للحكومة في تمويل الابتكار وإيجاد الآليات المناسبة لتقاسم أعباء المخاطر بين القطاعين العام والخاص.

(ط) يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تيسر تعبئة التمويل لتطوير البنية التحتية والخدمات العامة اللازمة لدعم اقتصادات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والابتكار والقدرة على التنافس. والتعاون بين القطاعين العام والخاص هو قوام معظم أدوات السياسات العامة الهادفة إلى تشجيع الابتكار. ويكتسي عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا المجال قيمة كبيرة بالنسبة للمنطقة وما حولها.

(ي) يزداد الابتكار المكتسب أهمية في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية كوسيلة لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وكوسيلة لبذل المزيد من الجهد بتكلفة أقل في وقت يتسم بالميزانيات المحدودة. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك أنظمة النقل الذكية التي تزيد من القدرة الاستيعابية البنى التحتية القائمة للنقل، وبالتالي تقليل الحاجة إلى الاستثمار في توسيع الشبكات.

(ك) يمكن لبعض القطاعات التقليدية القديمة، مثل الحراجة، أن تجدّ نفسها من خلال الحلول المبتكرة وتتصدر المسيرة نحو الاقتصاد الأخضر.

(ل) في اقتصاد معولم، يجب على الشركات المبتكرة أن تنافس على الصعيد الدولي. ومعنى ذلك أن تستفيد سياسات الابتكار الوطنية من قياسها بالممارسات الدولية الجيدة.

(م) وفي الوقت ذاته، بعض التحديات المجتمعية التي يمكن للابتكار أن يساعد على حلها هي ذات طابع عالمي؛ وبالتالي فإن هذه الحلول ستستفيد من التعاون الدولي.

(ن) تقاسم المعارف المتعلقة بالابتكار رهين بوجود آليات الرصد والتقييم الملائمة التي يمكن أن توفر أساساً جيداً لرسم السياسات العامة. واللجنة الاقتصادية لأوروبا هي بمثابة منتدى لتبادل الخبرات في مجال السياسات العامة وقد ساعدت البلدان على إنتاج أدوات لتقييم أدائها في ميدان الابتكار.
